به مقام الفاعل، ولايجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده، وصاغها ابن مالك نظماً فى قوله :

٢٥١ – وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هَذِى إنْ وُجِدْ
فِى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ

(هذى) أى المذكورات أعنى الظرف والمصدر والمجرور، (ولا) حرف نفى، و (ينوب) فعل مضارع منفى بلا و (بعض) فاعل ينوب (هذى) اسم إشارة مضاف إليه، و (إن) حرف شرط و (وجد) مبنى للمفعول فى موضع جزم بإن على أنه فعل الشرط، و (فى اللفظ) متعلق بوجد، و (مفعول) نائب الفاعل بوجد، و (به) متعلق بمفعول وجواب الشرط محذوف (وقد) حرف تقليل هنا و (يرد) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه يعود إلى المصدر المفهوم من الفعل السابق والتقدير وقد يرد نيابة بعض هذه مع وجود المفعول به ويحتمل أن يعود إلى بعض المتقدم فى الذكر والتقدير وقد يرد بعض هذه الثلاثة نائباً عن الفاعل مع وجود المفعول به وهذا أولى.

وفى باب الاشتغال العامل عن المعمول وردت (إذا) وقد حذفت جوابها بالإضافة إلى المعاظلة فى أسلوب البيت وتركيبه لاعتماد الناظم على الوصف بأكثر من وحده لغوية كالأدوات التى لايعمل مابعدها فيما قبلها وكان الأولى هنا أن يلجأ إلى التمثيل مثل :

أدوات الشرط، والاستفهام، و «ما» النافية، وذلك فى قوله :

٢٥٩ – كَذَا إذَا الْفِعْلُ تَلاَ مَا لَمْ يَرِدْ
مَاقَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

(كذا) وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولى الفعل المشتغل بالضمير أداة مثل أدوات الشروط، والاستفهام، و «ما» النافية نحو : «زيد إن لقيته فأكرمه» و «زيد هل ضربته» و «زيد ما لقيته» فيجب رفع زيد فى هذه الأمثلة ولايجوز نصبه لأن ما لايصلح أن يعمل فيما قبله لايصلح أن يفسر عاملاً